في تقييم التعديلات الأخيرة على النظام الضريبي العراقي

السبل المتاحة لاصلاح الانظمة الضريبية في الدول النامية (٢-٢)

د. توفيق المرياتي

يجب أن لا يسمح بخصومات من وعاء الضريبة الا لاسباب تتعلق اما بتشجيع المدخرات والاستثمارات باعتبار أن الغرض الرئيس للنظام الضريبي في الدول النامية هو تعبئة الموارد القومية من اجل تحقيق معدلات مرتفعة من التراكم الرأسمالي .

واخيراً جرت معظم الانظمة الضريبية على عدم الاخذ بالضريبة العامة على الدخل ، بل اكتفت بالاخذ بالضرائب النوعية على الدخل تبعاً لتعدد مصادره ، وذلك لعدم كفاءة الادارة والاجهزة المالية اللازمة لتطبيق الضريبة العامة على الدخل والتي من شأنها أن تعطي قدراً اكبر من المرونة للنظام الضريبي . فوعاء الضريبة العامة على الدخل يشتمل على كافة الدخول ، أياً كانت مصادرها ، وبذا يمكن تطبيق التصاعد على عدد اكبر من الشرائح والتي تصيب عدد اكبر من الممولين . وعلى العكس من ذلك فان الضريبة النوعية لا تصيب الا مصدراً واحداً من مصادر الدخل ولا تصيب الا عدداً قليلاً من الشرائح والتي لا تنطبق الا على عدد قليل من الممولين.

اما في مجال الضرائب غير المباشرة فان الدول النامية تعتمد بصفة اساسية على الضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب الكمركية . ومن الملاحظ انه مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية تتجه حصيلة هذه الضرائب الى التناقص مما يسبب جمود النظام الضريبي. فمن المعروف أن مجهودات التنمية الاقتصادية تعيد تشكيل هيكل الواردات والصادرات . فمن ناحية الصادرات فانه مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية تهدف الدول النامية الى تنويع صادراتها خاصة من السلع المصنعة ونصف المصنعة ورغبة في اكتساب اسواق خارجية لها، إلا انها لا تستطيع أن تفرض عليها ضرائب كمركية والا انخفضت مقدرتها التنافسية ، خاصة وانها منتجات لصناعات وليدة . اما من ناحية الواردات فان سلع الانتاج الوسيط والسلع الاستثمارية قليس من صالح الدول النامية فرض ضرائب كمركية عليها ، لان ذلك من شأنه أن يعوق عملية التكوين الرأسمالي وعدم تشغيل الطاقة الانتاجية بكاملها ، وهو الامر الذي يجب أن يراعيه النظام الضريبي ويعمل على تحقيقه باعتبار أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الدول النامية هي تشجيع كل من الادخار والاستثمار اللازم لبناء الجهاز الانتاجي.

وفي ١٩ أيلول عام ٢٠٠٣ ووفقاً للامر الاداري المرقم (٣٨) الصادر من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق تم فرض ضريبة (اعادة اعمار العراق) على الواردات الى العراق ، وذلك لاعتبارات اقتصادية ومالية منها تحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي عن طريق تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات البنى التحتية وتكوين رأسمال عام للتنمية الاقتصادية وكذلك انطلاقاً من الدور الذي تستطيع أن تلعبه التجارة الدولية في تنمية اقتصاد السوق الحر في العراق.

واشارة الى أن الضرائب الكمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري قد تم تعليقها بموجب الامر رقم (١٢) الصادر من سلطة الائتلاف الموقتة ، فقد استحدثت بموجب هذا الامر ضريبة (اعادة اعمار العراق) تفرض على اجمالي قيمة البضائع الكمركية التي يتم تحديدها وفقاً للاسلوب الدولي المتبع لتقدير القيمة الكمركية للبضائع ، وتكون هذه القيمة ، لغرض تقدير هذه الضريبة ، هي قيمة البضائع الخاضعة لضريبة اعادة الاعمار .

وتفرض هذه الضريبة على البضائع بنسبة ٥٪ من قيمتها الخاضعة للضريبة ، ولا يجوز استخدام ايرادات هذه الضريبة الا لتمويل مشاريع اعادة اعمار العراق . وينتهي العمل بها بعد مرور عامين من نفاذ امر فرض الضريبة .

وتفرض الضريبة على جميع البضائع المستوردة الى العراق من جميع بلدان العالم الا ما تم استثناءه منها بموجب هذا الامر، وذلك ابتداءاً في يوم ١ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ . ومن جملة البضائع المستثناة من هذه الضريبة على سبيل المثال لا الحصر المواد الغذائية: الادوية ، الادوات الطبية ، الملابس ، الكتب والمواد المخصصة لاغراض المساعدات الانسانية. (المصدر : الوقائع العراقية ، العدد ٢٩٨٠ أذار ، المجلد ٤٤ ، ص٢٨)

من جملة الملاحظات التي يمكن أن نوردها على قانون ضريبة اعادة اعمار العراق كونه جاء على نحو غير مدروس وخاصة من الناحية الاقتصادية ، ولا غرابة في الامر، إذ أن القانون المذكور قد شرع من قبل سلطة الاحتلال والتي هي غير ملمة على نحو دقيق بالاوضاع الاقتصادية التي تسود الصناعات العراقية العامة منها والخاصة.

ومن المآخذ على هذا القانون انه مركز بالدرجة الاولى على الناحية المالية، حيث اكد بالنص على عدم استخدام ايرادات هذه الضريبة الا لتمويل مشاريع اعادة الاعمار في العراق فقط . أن القانون المذكور لم يعر اهتماماً الى الحماية الكمركية للصناعات الوطنية، وخاصة الصناعات المشيدة حديثاً والتي كان يقدمها قانون ضريبة الكمارك السابق والذي علق من قبل سلطة الاحتلال وحل محله قانون الضريبة الكمركية لاعادة اعمار العراق.

أن تكاليف اعادة اعمار العراق اقتصادياً واجتماعياً وعلى المدى البعيد تتطلب المليارات من الدولارات . وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن القول أن المساهمة المالية المتمثلة بالايرادات الضريبية لقانون اعادة الاعمار لا يمكن أن تسهم بالكثير في هذا الخصوص ، علماً أن العراق ، كما هو معروف ، بلد غني بكافة موارده الطبيعية وخاصة الموارد النفطية التي تستطيع أن تشكل العنصر الاساسي لعملية تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أن كثير من العامل الوطنية لاسيما معامل بالذات منها كمعامل انتاج الجواريب والملابس على اختلاف انواعها والقمصان والاحذية على سبيل المثال وغيرها قد تأثر ت بشكل سلبي قبل وبعد صدور قانون ضريبة اعادة الاعمار ، حيث أن العديد منها غير قادر على الوقوف كمنافس امام السلع المستوردة مما اضطرت الى التوقف عن الانتاج وتسريح الكادر العمالي لديها مما ادى بدوره الى زيادة نسبة البطالة المتفشية في البلد ، واضطر البعض الاخر الى تقليص حجم انتاجه لانخفاض الطلب عليه . وحتى على مستوى القطاع الصناعي العام حيث اخذت وعلى سبيل المثال الشركة العامة للصناعات القطنية تطالب بفرض ضرائب كمركية على السلع المستوردة حماية لمنتجاتها ، وهذه المطالبة تم نشرها في جريدة الصباح في العدد رقم (٢٧١) بتاريخ ٣١/مايس لسنة ٢٠٠٤ .

أن تحسين المستوى المعاشي للشعب العراقي عن طريق تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات البنى التحتية وتكوين رأسمال عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكما جاء نصاً في قانون ضريبة اعادة الاعمار كمبرر لفرض هذه الضريبة لا يمكن أن يكون على حساب غلق وتقليص حجم المشروعات الوطنية ، والتي تعتبر النواة المستقبلية لتطور الصناعات العراقية.

أن المواطن العراقي ، لاسيما في المرحلة الوطنية الراهنة ، يجب أن يدفع ضريبة التطور الاقتصادي ، والتي لابد منها للنهوض بهذا البلد اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تشجيع المنتجات الوطنية .

أن المليارات من الدولارات التي تذهب شهرياً الى المصدرين الاجانب ، هي من ارصدة العراق من العملة الصعبة التي يمكن الاحتفاظ بقسم كبير منها من اجل استخدامها لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن لا يفهم من ذكرنا المآخذ التي اوردناها اعلاه على قانون ضريبة اعادة الاعمار اننا نريد سد جميع منافذ الحدود العراقية وبشكل تام امام الاستيرادات الاجنبية ، بل العكس نريد أن تقتصر الاستيرادات على السلع والخدمات الضرورية لعملية تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والتي لا يمكن للعراق توفيرها في الوقت الحاضر من الاسواق المحلية .

وبعد احتلال العراق قامت سلطة الائتلاف بتعليق العمل بقانون الضرائب الكمركية وفق الامر الاداري المرقم (١٢) وسمحت بدخول السيارات المستعملة من مقابر السيارات في الدول الاوربية ودول الخليج العربي دون تحديد كمية ونوعية السيارات ، ولايزال العمل بهذا الامر ، ساري المفعول. وعلى أثره دخلت العراق مئات الالاف من سيارات المقابر هذه والتي فاق عددها القدرة الاستيعابية للشوارع في المدن العراقية.

ويحق لنا ان نتساءل: ما هي الاستراتيجية من وراء هذه السياسة ؟ فلكل استراتيجية ، كما هو معلوم ، آلية وهدف . والالية هي (فتح الحدود) ، اما الهدف فهو بالتأكيد وبما لا يقبل الشك ، التخلص من سيارات المقابر المكدسة في الدول الاوربية ودول الخليج العربي عن طريق بيعها للعراق .

اما فرض ضريبة اعادة اعمار العراق والتي بدأ العمل بتطبيقها من بداية كانون الثاني عام ٢٠٠٤ ولمدة سنتين من تاريخ صدورها ، فان ايراداتها الضريبية سوف لن تشكل في نهاية المطاف الا الجزء اليسير مقارنة بمئات الملايين من الدولارات التي تسربت الى جيوب تجار واصحاب مقابر السيارات.

ان الامر يتطلب من وزارة التخطيط وبالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة المالية العمل على ايقاف هذا النزيف المالي المستمر الى الخارج عن طريق منع دخول هذا النوع من سيارات المقابر باستثناء الانتاجية منها وفق ضوابط اقتصادية معينة ، واصدار التشريعات الضريبية اللازمة لاعادة فرض الضرائب الكمركية.

اما بالنسبة للضرائب غير المباشرة الاخرى ، فهي تنحصر في الضرائب المفروضة على تداول بعض السلع فقط ، وهنا نرى انه يحسن بهذه الدول أن تفرض ضريبة عامة على الانفاق او على التداول تشمل كافة السلع ، كنظام الضريبة على القيمة المضافة او على رقم الاعمال. (تمثل الضريبة على رقم الاعمال جزءاً من الفرق بين التكلفة الاولية للسلعة والسعر الذي يباع فيه . وبعبارة اخرى يتوزع هذا الفرق بين التكلفة وسعر البيع بين الضريبة على رقم الاعمال وربح المشروع) ويمكن أن تبدأ هذه الضريبة بسعر متواضع ويتم التمييز في المعاملة الضريبية بين السلع وفقاً للاغراض المختلفة الاقتصادية والاجتماعية التي يهدف النظام الضريبي الى تحقيقها .

اما السبل الاجتماعية لاصلاح النظم الضريبية في الدول النامية فتتمثل بصورة عامة في تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات والتي تعاني منه هذه الدول بشكل صارخ ، وذلك من اجل زيادة دخول الافراد اللذين يتمتعون بمستوى دخلي منخفض لا يصلح اساساً كوعاء لفرض الضريبة عليه . فالهدف من عملية الاصلاح هو خلق دخول جديدة عن طريق التنمية الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤدي الى زيادة الدخول المنخفضة ايضاً.

اما عن وسائل الاصلاح فقد اخذت الدول المتقدمة اقتصاديا بمبدأ زيادة الانتاج بديلاً لاعادة التوزيع ، فقد احدثت زيادة الانتاج التقدم المادي الكبير وزادت في رفاهية الطبقة الفقيرة . اما عن موضوع اصلاح التفاوت في التوزيع في الدول النامية فقد يتوقف على اعادة جزئية للدخل والثروة ، فرفع المستوى المعاشي لدى الطبقات ذات الدخل الواطئ وخلق الامل لديها بالتحسن وزيادته يكون حافزاً على العمل وبذل الجهود ومن ثم زيادة الانتاج . كما أن من شأن الاعادة الجزئية أن تعمل على تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية او الانتاجية او لبناء المساكن ، هذه الجمعيات من شأنها أن تساعد على تقليل التكاليف لاعضاء الجمعيات، كما تشمل الاعادة نشر الضمان الاجتماعي لتأمين الدخل في الشيخوخة والاصابات اثناء العمل والمرض والبطالة وغير ذلك من الاجراءات .

كما ان التقدم الاقتصادي يقترن بتقدم اجتماعي ، وهذا يعني ارتفاع في الوعي الضريبي وفي مستوى كفاءة الادارة العامة ومنها الادارة المالية وكذلك انتشار التعليم وامكانية فرض نظم محاسبية موحده ، وكل هذا من شأنه أن يسهل تطبيق الضرائب المباشرة. إن من اهم مقومات الضريبة ونجاحها في الدول النامية ، هي مدى انتشار الوعي الضريبي في المجتمع ، ومن العوامل التي تؤثر على انتشار هذا الوعي ، هو نشر الثقافة الضريبية من خلال الاعلام الضريبي بمختلف وسائله.

واخيراً فيما يتعلق الامر بالسبل لاصلاح الادارة الضريبية في الدول النامية فان هذه الادارة تلعب دوراً اساسياً في تحديد النظام الضريبي . وفي الواقع فان هناك ايماناً متزايداً بين المختصين في مجال السياسة الضريبية في الدول النامية بان تغير السياسة الضريبية من دون تغير اداري لا يعني شيئاً ، فمن الضروري ضمان أن تكون التغيرات في السياسة الضريبية متلائمة مع القدرة الادارية ، وبمعنى اوضح أن الادارة الضريبية هي سياسة ضريبية في الدول النامية.

وقد اشارت بعض الطروحات العلمية الى انه ومن خلال تحسن الادارة الضريبية امكن المحافظة على العوائد الضريبية وحتى زيادتها وفي الوقت نفسه تم تخفيض معدلات الضريبة المرتفعة جداً وتقليل حالات عدم العدالة عن طريق تقوية دور الضرائب عبر مختلف

المجاميع الخاضعة للضريبة ، وان الادارة الضريبية الكفوءة هي التي تتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي من حيث فرض الضرائب وجبايتها وهي التي يتوقف عليها نجاح السياسة الضريبية بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أن الشرط الاساس المسبق للاصلاح الضريبي هو أن يكون هناك اصلاح للادارة الضريبية مرتبط بتبسيط انظمة الضرائب لضمان امكانية تطبيقها بفاعلية وعلى النحو الذي يقلل من حالات التهرب الضريبي . وعموماً فان الادارة الضريبية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تواجه تحدياً يتمثل بتحديث الادارة الضريبية في ظل اقتصاد عالمي يتسم بتزايد عولمته وتزايد تعقد قطاعاته وتعقد وسائط الاتصال واجهزة الكومبيوتر . وفي ضوء ذلك فان ستراتيجيات الاصلاح تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لحجم المعوقات وحجم الظروف المحيطة باقتصاديات الدولة . أن نجاح الاستراتيجية الاصلاحية المفترضة يقضي بان يكون هناك تعهد سياسي قوي بالقيام بتحسين ادارة الضريبة وخلاف ذلك تكون الجهود الاصلاحية ذات الاعداد الجيد عرضة للفشل.

اتحاد رجال الاعمال يعقد ندوات متخصصة

المدى/ سناء النقاش

وجه اتحاد رجال الاعمال العراقيين الدعوة الى الخبراء والمتخصصين والباحثين الاقتصاديين في العراق لتقديم بحوثهم الى مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية في الاتحاد.

وسيكون آخر موعد لتسليم البحوث يوم الخامس عشر من تشرين الثاني من هذا العام، علماً بأن الاتحاد قد اعد برنامجاً موسعاً للندوات كلّ حسب الاهمية مع تحديد مواعيد لتقديم البحوث الخاصة بها.

وقال السيد راغب بليبل رئيس الاتحاد ان الندوات قد بدأت منذ شهر حزيران الجاري وستتواصل في مواعيدها المحددة، وسيتم مناقشة سبل تفعيل الاستثمار الاجنبي يوم ١٥/٧ وقواعد المنافسة الصحيحة في اقتصاد السوق بداية شهر تشرين الاول وصناعة السياحة والخدمات وآفاق تطورها في الاقتصاد العراقي في ١٥/١١ والزراعة العراقية ومتطلبات نهوضها لدعم الصناعة والتجارة خلال شهر كانون الاول واضاف ان الهدف من هذه الندوات هو الاسهام في بناء العراق الجديد والتعاون لبناء اقتصاد متين مع تشخيص نقاط الضعف فيه وسبل معالجتها ووضع الاولويات والمقترحات الى الجهات ذات العلاقة.

رئيس الحكومة الايطالية سلفيو برلسكوني:

(أوروبا لا تعرف اتخاذ قرارات في مجال السياسة الإقتصادية)

اتهم رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني العملة الأوروبية الموّحدة (اليورو) بأنها تقف حجر عثرة في طريق المنتجات الإيطالية التي تتعرّض أصلاً (لمنافسة بلا قواعد) في إشارة إلى المنافسة المتمثلة بأنظمة إقتصادية مختلفة بما فيها الإقتصاد الصيني.

ونقلت صحيفة (إيل سولي فينتي كواتروري) ما أعلنه برلسكوني في مناسبة انتخابية في ميلانو حيث قال: (إنّي مؤمن في أوروبا، غير أنّني لا أخشى أن أقول إنّ من يُمسك بزمام النقد اليوم يرتكب خطأً كبيراً).

واعتبر رئيس الحكومة أنّ قيمة اليورو مبالغ بها، وأكّد أنه تتمّ المحافظة على ارتفاعه (بشكل غير مفهوم). وأضاف برلسكوني يقول: (إنّ الاستثمار باليورو اليوم يُحقّق ضعف ما يحقّقه الاستثمار بالعملة الخضراء).

أمّا النتيجة فهي أنّ سعر منتجات المنطقة التي اعتمدت العملة الأوروبية الموحدة يزيد عن سعر نظيراتها الأميركية بنسبة ٢٥٪.

والنتيجة هي خلل في التبادلات التجارية و(مواجهة الشركات الإيطالية للصعاب).

وأعلن رئيس الحكومة الإيطالية قائلاً: (إننا نعمل منذ أشهر لفرض توازن بين اليورو والدولار).

وقد هاجم برلسكوني سياسة الاتحاد الأوروبي الإقتصادية مؤكداً أنّ (أوروبا هذه لا تعرف اتخاذ قرارات حول السياسة الإقتصادية).

وفيما يُعتبر ضعف الدولار عقبةٍ في وجه تصريف المنتجات الإيطالية، اعتبر برلسكوني أنّ انضمام دول أوروبا الشرقية مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي يُشكّل فرصة لإيطاليا وأشار إلى أنّ (سياسة هذه الحكومة تسعى إلى جعل بلدنا الأقرب والأكثر صداقة مع بلدان الشرق كافة، من تركيا وحتى روسيا.

وإذا ما كانت هذه البلدان قد نظرت إلينا في الماضي بشيء من التحسّب، فإنها ترى فينا اليوم مرجعاً مهماً، وهي أسواق إستراتيجية نستطيع دخولها بسهولة).

وأكّد برلسكوني، بالحديث عن الضرائب، أنّ (ثمانية وعشرين مليون إيطالي يدفعون ضرائب أقلّ، وهي ثمرة النموذج الأوّل للإصلاح الضريبي ، وسيصل قريباً النموذج الثاني المتعلق بالطبقة الوسطى، ومن ثمّ سنضع نموذجاً ثالثاً للطبقات الميسورة).

٦٠٠ مليار م٣ احتياطي الغاز في سورية

أكّد مدير عام الشركة السورية للغاز علي عباس أن الاحتياطي الحالي السوري من الغاز يبلغ ٦٠٠ مليار م٣، وأن الحاجة اليومية منه في العام ٢٠٢٠ تقدر بـ ٤٠ مليار م٣.

وقال في تصريح له إن إنتاج سورية من الغاز الطبيعي في العام ٢٠٠٣ وصل إلى ٣,٩ مليار م٣، مشيراً إلى تطور هذه الصناعة خلال السنوات العشر الماضية.

وتشير الأوساط المطلعة إلى أن سورية تخطط لزيادة إنتاجها من الغاز ضمن استراتيجية تقضي باستعمال الغاز في محطات توليد الطاقة بدلاً من النفط بهدف توفير أكبر كمية ممكنة من النفط للتصدير.

ويؤكد خبراء النفط في سورية أن التحدي الرئيسي الذي يواجه صناعة الغاز في سورية يكمن في عملية النقل، حيث يتواجد معظم الاحتياطي شمال شرق البلاد في حين أن الكثافة السكانية تتركز في الغرب والجنوب.

وكان وزير النفط السوري إبراهيم حداد أشار إلى أن الاتصالات جارية للبحث في مد أنبوب الغاز العربي إلى قبرص وتركيا، كما أوضح أن وزراء الطاقة في سورية ومصر وتركيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا وقعوا أخيراً اتفاقاً لدراسة إمكانية مد هذا الأنبوب بين هذه الدول في إطار اجتماع الطاقة الأوربي المتوسطي الذي عقد مؤخراً في العاصمة الإيطالية روما.

معرض الجزائر الدولي يستقطب المستهلكين والمستثمرين

قال وزير التجارة الجزائري نور الدين بوكروح ان معرض الجزائر الدولي السابع والثلاثين استقطب نصف مليون زائر، وسط اقبال كبير من الزوار والعارضين مقارنة بمعرض السنة الماضية.

واكد بوكروح في اختتام فعاليات المعرض ان الاقتصاد الجزائري لا يزال تحت سيطرة مطلقة للطاقة والبترول، واصفاً هذا الوضع بغير الطبيعي والحرج.

ودعا الى ضرورة خروج البلاد من دائرة اقتصاد البترول الى الحركة الطبيعية المتمثلة في النشاطات الانتاجية المتعددة والتصدير خارج المحروقات، لتتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومواجهة التحديات التي تفرضها التزاماتها مع المنظمات والتجمعات الدولية والاقليمية مثل الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية التي تستعد البلاد للانضمام اليها قريباً.

وتميز معرض الجزائر الدولي هذا العام الى جانب الزوار العاديين من المستهلكين بإهتمام الصناعيين والمستثمرين الاقتصاديين الذين بلغ عددهم في المعرض ١٠٠ الف شخص، وبحث علاقات تعامل وشراكة واستثمار مع ممثلي الشركات العارضة.

وذكر مدير الشركة الجزائرية للمعارض رشيد قاسمي ان عدد المؤسسات والشركات المشاركة في المعرض بلغ ١٥٩٦ شركة ومؤسسة اقتصادية منها ٤٣٠ متعاملاً جزائرياً من القطاعين العام والخاص.

ومن جهته اعتبر وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة المعرض الدولي فضاء هاماً للاستثمار وبناء شراكة وتعاون بين المتعاملين الجزائريين والاجانب بهدف تطوير الكفاءة وجلب التكنولوجيا المتطورة الى المؤسسة الجزائرية، خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عماد التنمية في الجزائر لكونها لا تتطلب امكانيات مادية وتمويلاً ضخماً.

ودعا بن بادة المؤسسات والشركات الفرنسية الاكثر حضوراً في المعرض الى بذل جهد اكبر للاستثمار المباشر في الجزائر بهدف تعزيز التعاون بين البلدين واستغلال الفرص الكبيرة والمتاحة للاستثمار في الجزائر.

وعرف معرض الجزائر الدولي حضوراً قوياً للشركات الفرنسية والايطالية والالمانية والامريكية التي كانت ممثلة بشكل مباشر عن الشركات الام او من خلال ممثليها في الجزائر.

وكان حضور الشركات العربية متواضعاً ولا يرقى الى مستوى الامكانيات المتوفرة للتعاون بين الدول العربية. كما ان المشاركة العربية لم تترجم النجاح الذي عرفه الاستثمار العربي بالجزائر في قطاعات الاتصالات والبناء في تجارب (اوراسكوم) والشركة الوطنية الكويتية.

لزيادة الاستثمار ومكافحة البطالة البنك الدولي يدعو مصر لإجراء اصلاحات هيكلية

طالب مسؤولون في البنك الدولي مصر بإجراء اصلاحات هيكلية لزيادة الاستثمار ومكافحة البطالة رغم توقعات نمو قطاع السياحة.

واعرب نائب رئيس البنك الدولي للشرق الاوسط وشمال افريقيا كريستيان بورتمان عن اعتقاده ان التوقعات الاقتصادية لمصر على المدى القصير جيدة، الا ان التحديات الهيكلية المتمثلة في زيادة الاستثمار ومكافحة البطالة ستتطلب تركيزاً مستمراً على التغيير الهيكلي.

وقال بورتمان في مؤتمر صحفي بمكتب البنك اثناء زيارة للقاهرة انه فهم من السلطات المصرية انها تفكر في اصلاحات هيكلية للحد من البطالة.

واشار مسؤولون الى ان نسبة العاطلين في مصر تشكل ٩٪ من القوى العاملة. ولكن خبراء اقتصاديين يرون ان النسبة اعلى من ذلك، موضحين ان نحو ٨٠٠ الف من الشبان يدخلون سوق العمل كل عام.

وكان محللون مصريون قالوا في وقت سابق ان زيادة النشاط في القطاع السياحي سيدفع الاقتصاد للنمو بنسبة ٤,٨ ٪ في السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لكنهم عبروا عن قلقهم من البطالة والنفقات المتزايدة للدعم.

وقالت الحكومة المصرية في آذار الماضي ان عجز الميزانية سيتضاعف تقريباً في السنة المالية التي تبدأ في غرة تموز بعد وعود بزيادة الدعم للسلع الاساسية لإبقاءاسعارها منخفضة للفقراء.

وتعتبر مصر مستورداً مهماً للغذاء، وبدون التدخل الحكومي فإن اسعار السلع الغذائية كانت ستزيد بنسبة ٢٥٪ في الاشهر الاثني عشر الماضية نتيجة هبوط قيمة الجنيه المصري.